

# بمبلغ قدره (( 422 )) ملياراً و (( 368 )) مليوناً و (( 813 )) ألف ريال

## مجلس الوزراء يقر فتح اعتماد إضافي بالموازنة للسنة الحالية

### الوقوف أمام تقريرين حول تهريب المشتقات النفطية وإشكاليات أسعار القمح والدقيق والحبائات المتحصلة



صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس المجلس على فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للسنة المالية الحالية ٢٠٠٦م وعلى مشروع القانون الخاص بذلك بمبلغ إجمالي قدره أربعمائة واثنان وعشرون ملياراً وثلاثمائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثة عشر ألف ريال .. موزعة على النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية والإقراض الحكومي والمشاركة الحكومية في أسهم رأس المال.

وإحال المجلس مشروع القانون بفتح الاعتماد إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة بشأنه وذلك تنفيذاً لنص المادة ٨٩ من الدستور والمادة ٢١ من القانون المالي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته.

كما بحث المجلس التقرير الأول المقدم من الأخ وزير النفط والمعادن حول تهريب المشتقات النفطية وتضمن التقرير جملة العوامل التي تساعد على تهريب هذه المشتقات إلى جانب مقترح بالإجراءات اللازمة لتأخذها لمحاصرة هذه العملية وحاسبتها من يقفون وراءها .

وقد أكد المجلس على أن تتولى شركة النفط اليمنية عملية بيع المشتقات النفطية وفي المقدمة مادة الديزل على الشركات النفطية العاملة في الجمهورية وسفن النقل التجاري أو السمكي بصورة مباشرة وبأسعار الدولية عدا التموينات الخاصة بقوارب الصيادين التي تعمل في نطاق ثلاثة أميال التقليدية مع التشديد على الرقابة الساحلية من قبل السلطات المحلية .

ووجه المجلس في ضوء مناقشته للتقرير بإعادة صياغته وتضمينه تفاصيل وبيانات أكثر ومقترحات عملية لتعزيز الرقابة الإدارية إلى جانب تحديد الإجراءات التنفيذية اللازمة لمواجهة عملية تهريب المشتقات النفطية بما في ذلك الإجراءات القانونية تجاه الذين يقفون وراء هذه العملية سواء أكانوا جهات أو أشخاصاً وذلك في إطار عملية مكافحة الفساد.

وناقش المجلس تقرير الأخ وزير الصناعة والتجارة حول إشكالية أسعار القمح والدقيق والحبائات المتحصلة على بعض الواردات الغذائية وتأثير التراخيص المسبقة المفروضة على المنتجات الزراعية والحيوانية وعلى وجه الخصوص للحوم والدواجن والبيض وانكاسات ذلك كله على حالة الاستقرار السعري للمواد الغذائية في الأسواق.

وقد أقر المجلس بهذا الشأن تطبيق قاعدة الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الزراعية والحيوانية كالبيض واللحوم والدواجن وإلغاء التراخيص المسبقة بشأن استيرادها

إلى جانب إيقاف الجبايات التي تفرضها بعض الجهات بصورة غير قانونية وبحث تجبي رسوم التحسين في النقاط الجمركية من قبل مصلحة الضرائب في المنافذ البحرية والبرية وفي المصانع ومن ثم يتم إعادة توزيعها من قبل وزارة المالية على المحافظات وفقاً لقانون السلطة المحلية وبحسب القواعد المتبعة في توزيع المواد المشتركة.

كما شدد المجلس على أمانة العاصمة والمحافظات أو أي جهة كانت الامتناع عن وضع نقاط للجباية خارج نطاق القانون وذلك في إطار تنفيذ السياسات المتصلة بتجفيف منابع الفساد وإزالة الأسباب المؤثرة على السلع التموينية وأسعار المواد الغذائية .. مؤكداً على التوجه الخاص بتشجيع مؤسسات القطاع العام العاملة في مجال تجارة المواد الغذائية والأساسية على توسيع قدراتها التخزينية والتسويقية والإدارية بهدف كسر الاحتكار وفي إطار عملية تنافسية واضحة وبما يعزز التأكيد على فلسفة الاقتصاد الحر القائمة على التنافس.

ووجه المجلس في ضوء هذه القرارات بمراجعة السياسات التسويقية والتجزئية القائمة لإيجاد التوازن المطلوب في السوق ووفقاً للمتغيرات القائمة في الأسواق والأسعار العالمية.

وأطلع المجلس على تقرير الأخ وزير الإدارة المحلية عن سير الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية وأمانة العموم المتعددة انتخاهاهم لنقص في الشروط القانونية حيث أشار التقرير إلى إجمالي المجالس التي جرت فيها الانتخابات الداخلية والبالغة ثلاثمائة وسبعة وأربعين مجلساً منها عشرون مجلس محافظة وثلاثمائة وسبعة وعشرون مجلس مديرية ، موضحاً أن هناك سبعة مجالس منها المجلس المحلي لمحافظة الجوف لم تجر عملية الانتخابات الداخلية فيها لعدم استكمال الانتخابات العامة فيها خلال الانتخابات التي جرت في العشرين من سبتمبر الماضي.

وفيما يخص الأمانة العامتين المتعددة انتخاهاهم لنقص في الشروط القانونية فقد وافق المجلس على الكشف المرفق بالتقرير المتضمن الأسماء المختارين لشغل منصب الأمين العام لكل من قرين مديريته وذلك تطبيقاً للمادة ٦٢ الفقرة ب من قانون السلطة المحلية التي تخول مجلس الوزراء الحق في اختيار من يراه من بين أعضاء المجلس لشغل هذا المنصب بناء على ترشيح وزير الإدارة المحلية في حالة عدم توفر شرط أو أكثر من الشروط المحددة في القانون لشغل هذا المنصب.

وقد عبر المجلس عن تقديره لجهود المجالس المحلية في هذه العملية الديمقراطية بما تمثلته من ترسيخ للممارسة الديمقراطية وتأكيد المشاركة الشعبية في تطوير التجربة الديمقراطية والانتقال بها إلى واقع التطبيق والممارسة الميدانية بإبعادها الاجتماعية والتنمية.. متمنياً في الوقت نفسه جهود وزارة الإدارة المحلية في المتابعة والتقييم لهذه العملية الديمقراطية الراقية.

وناقش المجلس المذكرة المرفوعة من قبل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بشأن الشكاوى الخاصة بالإضرار التي لحقت بمصدري الأسماك نتيجة القرار المؤقت للمجلس بوقف تصدير الأسماك إلى الأسواق الخارجية .

وقد وجه المجلس بهذا الخصوص بوقف العمل بهذا القرار وفتح المجال لتصدير الأسماك والعمل في نفس الوقت على تشجيع زيادة حجم الاصطياد السمكي بما في ذلك السماح باستيراد الأسماك لتغطية احتياجات السوق والصناعات السمكية وإعادة التصدير.

ووافق المجلس على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة بلغاريا الموقعة من قبل وزيرها الخارجي في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م وتتضمن الاتفاقية تأكيد البلدين على تطوير التعاون الثنائي في الجوانب الاقتصادية والثقافية والتعليمية والشبابية والرياضية والعلمية والبحثية إلى جانب تعزيز مواصلات التشاور والحوار السياسي حول العلاقات بين البلدين والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك لما فيه خدمة مصالح الشعبين الصديقين اليمني والبلغاري.

ووجه المجلس باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الاتفاقية.

وفي ما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي أطلع المجلس على التقرير المقدم من الأخ وزير الإعلام حول مشاركته في اجتماعات الدورة السابعة لمؤتمر وزراء إعلام الدول الإسلامية المنعقدة بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية الشقيقة مؤخراً وعلى تقرير الأخ وزير التعليم الفني والتدريب المهني بشأن نتائج زيارته إلى جمهورية الصين الشعبية الصديقة في النصف الثاني من شهر أكتوبر المنصرم.

وأحال المجلس مشروع القانون بفتح الاعتماد إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة بشأنه وذلك تنفيذاً لنص المادة ٨٩ من الدستور والمادة ٢١ من القانون المالي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته.

كما بحث المجلس التقرير الأول المقدم من الأخ وزير النفط والمعادن حول تهريب المشتقات النفطية وتضمن التقرير جملة العوامل التي تساعد على تهريب هذه المشتقات إلى جانب مقترح بالإجراءات اللازمة لتأخذها لمحاصرة هذه العملية وحاسبتها من يقفون وراءها .

وقد أكد المجلس على أن تتولى شركة النفط اليمنية عملية بيع المشتقات النفطية وفي المقدمة مادة الديزل على الشركات النفطية العاملة في الجمهورية وسفن النقل التجاري أو السمكي بصورة مباشرة وبأسعار الدولية عدا التموينات الخاصة بقوارب الصيادين التي تعمل في نطاق ثلاثة أميال التقليدية مع التشديد على الرقابة الساحلية من قبل السلطات المحلية .

ووجه المجلس في ضوء مناقشته للتقرير بإعادة صياغته وتضمينه تفاصيل وبيانات أكثر ومقترحات عملية لتعزيز الرقابة الإدارية إلى جانب تحديد الإجراءات التنفيذية اللازمة لمواجهة عملية تهريب المشتقات النفطية بما في ذلك الإجراءات القانونية تجاه الذين يقفون وراء هذه العملية سواء أكانوا جهات أو أشخاصاً وذلك في إطار عملية مكافحة الفساد.

وناقش المجلس تقرير الأخ وزير الصناعة والتجارة حول إشكالية أسعار القمح والدقيق والحبائات المتحصلة على بعض الواردات الغذائية وتأثير التراخيص المسبقة المفروضة على المنتجات الزراعية والحيوانية وعلى وجه الخصوص للحوم والدواجن والبيض وانكاسات ذلك كله على حالة الاستقرار السعري للمواد الغذائية في الأسواق.

وقد أقر المجلس بهذا الشأن تطبيق قاعدة الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الزراعية والحيوانية كالبيض واللحوم والدواجن وإلغاء التراخيص المسبقة بشأن استيرادها

## ورشة عمل حول براءات الاختراع لفائدة الجامعات ومراكز البحث

### التوقيع على محضر التشاور حول مجالات دعم الحكومة الألمانية لليمن



صنعاء / سبأ:

وقّع أمس بصنعاء في ختام أعمال اللقاء التشاوري الموسع للجنة اليمنية الألمانية على محضر التشاور بين الجانبين حول مجالات الدعم المقدم من الحكومة الألمانية لليمن. وتضمن المحضر الذي وقعته عن الجانب اليمني الأخ عبدالكريم إسماعيل الإرجبي وزير التخطيط والتعاون الدولي وعن الجانب الألماني لوكالة الأنباء الألمانية سبأ إلى أن برنامج الورشة يتضمن في يومه الأول خمس أوراق عمل تناول ورقة العمل الأولى للسيدة فاطمة ديبوسي مدخل إلى نظام الملكية الصناعية، البراءات والعلامات التجارية فيما تناول ورقة العمل الثانية المقدمة من الأخ فضل مقبل منصور مدير عام حماية براءات الاختراع في الوزارة الصناعية والتجارة فاطمة ديبوسي العامة لحماية الملكية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة في ورقة العمل الثالثة دور المعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية كأداة من أجل الابتكار والتطوير التكنولوجي وتعرض الورقة الرابعة المقدمة من الأخ شوقي الجارو رئيس قسم التقنية بكلية الهندسة جامعة عدن أهمية البراءات كحمصير للمعلومات التقنية من أجل البحث والتطوير التجاري في الجمهورية اليمنية فيما تعرض السيدة باتريزيا كارلجافرو رئيس وحدة المساعدات الدولية بمؤسسة إيلي ليلي بجنيف في ورقة العمل الخامسة القيمة الاجتماعية والاقتصادية في الأوبئة الإنكارية.

حضر الافتتاح الأخ حازم باكر وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع الصناعة والابتكار والنجار مدير عام مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية وعدد من مسؤولي وزارة الصناعة والتجارة والمهنيين .



صنعاء / سبأ:

بدأت أمس في صنعاء فعاليات ورشة عمل خاصة بنظام البراءات لفائدة الجامعات ومراكز البحث تنظمها على مدى يومين وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومقرها جنيف بمشاركة ممثلي شركات الأوبئة واتحاد المنتجين وأساتذة الجامعات.

وفي افتتاح الورشة أكد الأخ أقبال بهادر وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة حرص بلادنا على حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لما لذلك من أهمية خاصة لدى الدول النامية لدعم جهودها في الحفاظ على تاريخها وتراثها وخبراتها المتراكمة عبر الألف السنين

مشيراً إلى أن معظم المشكلات المثارة بين دول العالم وبعض الشركات تتركز حول التعدي على الملكية الفكرية خاصة في مجال صناعة الأدوية وصناعة المعلومات مبرحاً عن أسفه لغياب المنهجية العلمية والإستراتيجية الواضحة في التعامل مع هذه الظاهرة.

وأعرب وكيل الوزارة لقطاع التجارة عن أمه في تبنى المشاركين في الورشة لقواعد وأسس علمية ومنهجية تعزز من جهود حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مبرحاً عن استعداد الوزارة لتقديم الدعم والمساندة من خلال الإسهام في عملية التنسيق بين المستفيدين والمنظمة بما من شأنه أن يعود بالفائدة على الجميع .

من جانبها أشارت الأخت فاطمة ديبوسي نائب مدير مكتب التنمية الاقتصادية للبلدان العربية ممثل المدير العام للمنظمة إلى أن أهمية القوانين التي تسنها الدول لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع تكمن في إضفاء الطابع القانوني على هذه الحقوق معنويًا وماليًا بما يضمن للمفكرين والمبدعين المتمتع بخصرة إبداعاتهم ونشر نتائج مبتكراتهم وتطبيقها وكذا تشجيع التجارة المشروعة

## وزير الداخلية يدين حملة توعية رجال المرور بأهمية ضبط الشارع

صنعاء / سبأ:

دشنت الإدارة العامة للمرور بالتعاون مع مدارس السلامة قيادة السيارات حملة المرور السليم والتي تستهدف توعية رجال المرور بأهمية ضبط الشارع وتطبيق الأنظمة المرورية.

وفي افتتاح الحملة التي تنفذ برعاية الدكتور رشاد العلمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية حتى الخامس عشر من الشهر الجاري أكد العميد عبدالله شبيل مدير عام المرور حرص الوزارة العمل على ضبط الشارع بما يكفل تطبيق قوانين وأنظمة المرور والتقليل من الحوادث المرورية. وتشمل الحملة سلسلة من المحاضرات التوعوية بلقيتها خبراء واختصاصيين في مجال الأنظمة المرورية والتركيز على الوسائل العلمية والعملية الموجهة إلى السلامة المرورية.

حضر التشييع العميد الدكتور محمد علي الشرفي مدير عام التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية والأخ عبد العزيز مرشد رئيس مجلس إدارة شركة السلامة لتعليم قيادة السيارات والعميد عبد الله الكبوس مدير مرور محافظة صنعاء.

## مجلس السلم والتضامن يدين الأعمال الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

صنعاء / سبأ:

دان المجلس اليمني السلم والتضامن المجازر الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وعلى امتداد الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. مشيراً إلى أن الكيان الغاصب حولها إلى محرقة ضد كل ما هو فلسطيني منذ ما يقرب من ٦٠/عاماً بدعم وإمارة أمريكية وغربية.

وناشد المجلس في بيانه الصادر أمس بصنعاء قادة الدول العربية والإسلامية وخاصة التي لها علاقات مع إسرائيل القيام بمسؤولياتها الدينية والأخوية والوطنية والإنسانية وقطع علاقاتها مع هذا الكيان لصورة الشعب الفلسطيني .. داعياً الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والقيام بما يلي عليهم الواجب القانوني والإنساني ووقف المذابح التي ترتكبها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأغرل.

وحت البيان شعوب العالم المحبة للسلام والحرية ومنظمات حقوق الإنسان وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والاتحادات والنقابات لنصرة الشعب الفلسطيني وإدانة الأعمال البربرية والوحشية التي ترتكب ضده.

## الملحق الإعلامي والثقافي بالسفارة الأمريكية لدى بلادنا تزور كلية المجتمع في عدن

عدن / ١٤ أكتوبر:

قامت السيدة ال مارى رويشفسكي ، الملحق الإعلامي والثقافي بالسفارة الأمريكية في صنعاء، يوم أمس بزيارة لكلية المجتمع في عدن ، تعرفت خلالها على النشاط العلمي والأكاديمي للكلية وما تقدمه من برامج دراسية ومعرضة . خلال الزيارة التقت الملحق الإعلامي والثقافي الأمريكي الأخ الدكتور جعفر حسين منيع ، عميد كلية المجتمع بحضور نائب العميد للدور الأكاديمية وشؤون الطلاب ، حيث جرى تناول أوجه التعاون والتنسيق وما يمكن أن تخطي به الكلية من دعم في إطار التعاون والدعم المقدم لليمن من قبل الحكومة الأمريكية .

وفي اللقاء، جرى استعراض عدد من الاحتياجات الضرورية للكلية وتم الاتفاق على بعضها ، والتأكيد على استمرار التواصل والمتابعة بين الجانبين لتنفيذ ما تبقى في المستقبل بدعم من السفارة الأمريكية .